

ميلي يحذر برلمان الأرجنتين: سأحكم مع أو بدون دعم سياسي



بيونس آيرس - أ ف ب

أكد الرئيس الأرجنتيني الليبرالي المتطرف خافيير ميلي في أول خطاب لعرض سياساته الجمعة، أنه سيدفع بحزمة الإصلاحات الاقتصادية الواسعة بغض النظر عما إذا وافق عليها البرلمان أم لا.

وقال للمشرعين الذين يماطلون في إقرار مشروعه الذي يشمل اقتطاعات في الميزانية وإجراءات لتحرير الاقتصاد «سنغيّر هذا البلد، مع دعم القادة السياسيين أو بدونه، وبكل الموارد القانونية للسلطة التنفيذية

». وأضاف «إذا أردتم نزاعاً، ستحصلون على نزاع

واستعرض محصلة أول 82 يوماً له في الرئاسة، قام خلالها بخفض قيمة البيزو بأكثر من 50 في المئة، وخفض الدعم الحكومي للوقود والنقل واقتطاع عشرات الآلاف من وظائف الخدمة العامة وإلغاء مئات الإجراءات سعياً لتحرير الاقتصاد.

وتابع ميلي «أطلب الصبر والثقة، سيمر بعض الوقت قبل أن نتمكن من رؤية ثمار إعادة التنظيم الاقتصادي
«والإصلاحات التي ننفذها».

وتواجه العديد من إصلاحاته المزمعة طعناً قضائياً إذ أقامت نقابات عمالية وغرف تجارة ومنظمات غير حكومية أكثر
من 60 دعوى قضائية في وقت شهدت الأرجنتين احتجاجات عارمة لمواطنين يخشون أن تجعلهم خطة ميلي أكثر فقراً

وقال ميلي «لم نر بعد كل تبعات الكارثة التي ورثناها، لكننا على قناعة بأننا نسير على الطريق الصحيح لأننا لأول مرة
«في التاريخ نتصدى للمشكلة من سببها: العجز المالي، وليس لأعراضها».

في الأسابيع الأخيرة تواصل ميلي مع حكام المحافظات ذوي النفوذ وقادة الأحزاب والرؤساء السابقين لتشكيل «عقد
اجتماعي جديد» للبلاد على أساس عشرة مبادئ من بينها ميزانية «غير قابلة للتفاوض» وملكية خاصة «لا يجوز
المساس بها» وخفض الانفاق العام إلى مستوى «غير مسبوق» عند 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

• عقود من سوء الإدارة -

أمام معارضة المشرّعين، ألغى ميلي حوالى نصف الإصلاحات البالغ عددها 664 من مشروع قانون واسع لتحرير
الاقتصاد أعلنه بعد توليه الرئاسة، قبل أن يسحب من أساسه

لكنّ الرئيس تعهّد بإعادة مشروع القانون إلى البرلمان. وهدد بتمرير الإصلاحات بمرسوم رئاسي في حال عدم موافقة
المشرّعين

وترزح الأرجنتين تحت وطأة صعوبات اقتصادية حادة بعد عقود من سوء الإدارة دفعت بمستويات الفقر إلى 60 في
المئة تقريباً وبمعدلات التضخم السنوي إلى أكثر من 200 في المئة

حقّق ميلي البالغ 53 عاماً والحديث العهد بالسياسة، فوزاً مدوياً في الانتخابات العام الماضي وسط موجة غضب جراء
أزمة اقتصادية شهدت طباعة أوراق نقدية وعجزاً مالياً

وتقول الحكومة إن بعض التغييرات التي أدخلها ميلي بدأت تؤتي ثمارها: ففي كانون الثاني/يناير، أعلنت الأرجنتين أول
فائض شهري في ميزانيتها منذ 12 عاماً، وتعزيز احتياطات العملة الأجنبية من 21 مليار دولار إلى 27 ملياراً

لكن مع استمرار التضخم السنوي، تضرّر الفقراء بشدة عندما ألغت حكومة ميلي الدعم السخي لوسائل النقل والطاقة
وجمّدت المساعدات المقدمة إلى 38 ألف مطعم تقدم وجبات مجانية في انتظار إجراء مراجعة مالية

ويشدد ميلي على أنه لا بد من القيام بتلك الإجراءات لإنقاذ الاقتصاد ونهّ المهوّلين إلى ضرورة الاستعداد لتفاهم الأمور
قبل أن تتحسن